

دراسة العوامل المؤثرة في العجز المزدوج في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012

أ.م.د. عامر عمران المعموري / جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
م.د. مهدي خليل شديد / جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد
تاريخ استلام البحث: 2013/10/13 تاريخ قبول النشر: 2014/6/1

المستخلص:

يتطلب إحداث تغييرات معينة في السوق الحقيقية إجراء تغييرات مهمة في سعر الصرف للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية ، بهدف نقل التأثيرات المختلفة لتلك التغييرات على مجمل النشاط الاقتصادي في الاقتصاد القومي .

إن تغييرات سعر الصرف فضلا عن عوامل أخرى، إنما تعبر عن توقعات مختلفة لحركة رأس المال وتوزيع وإعادة توزيع الثروة والدخل بين الاستعمالات البديلة المختلفة لتحقيق النمو والتنمية وزيادة متوسط دخل الفرد والمجتمع ، كما تؤثر بدورها على وضع ميزان الحساب الجاري والموازنة العامة وحتى وضع ميزان المدفوعات وحركات رأس المال .

وفي المجال التطبيقي ، تم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية وللمدة 1990-2012 ، واثبت البحث وجود تأثيرات مباشرة وغير مباشرة لتغييرات سعر الصرف وعرض النقد والنتائج المحلي والاستثمار والادخار على عجز الحساب الجاري والموازنة العامة .

The study of factors affecting the twin deficits in the US economy for the period 1990-2012

Asst. Prof. Dr. **Amer E. Al-Mamori**

Karbala University / College of Administration and Economics

Lecture Dr. **Mahdi K. Shadeed**

University of Babylon - College of Management and Economics

Abstract:

As required working particular changes in the real market importance changes in the Exchanges price for domestic currency, So as to transfer the differences effectiveness for the changes by Economical activity in International Economy.

In addition to Exchanges rate and other factors express for the differences expectation to capital movement , distribution and re-distribution the wealth and income between alternative using so as to achieve the growth and development and increasing per capita for the personal and society, A current account ,Balance payment and capital movement.

United States of America had been selected as study case for period 1990-2012 as to resources for the data . The research prove direct and indirect effectiveness to Exchanges rate, money supply, gross domestic product, saving and investment on a current account deficit and public Budget deficit.

المقدمة:

تؤثر تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على المتغيرات النقدية والمالية التي تؤثر بدورها على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية الكلية كالنتائج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار والاستخدام وكذلك طريقة توزيع الموارد بين الاستعمالات البديلة المختلفة. إن التقلبات قصيرة الأجل في سعر الصرف تعبر عن تكهنات مختلفة لحركات رؤوس الأموال المضاربة والتي يمكن أن تكون بدورها ناجمة عن توقعات متشائمة أو متفائلة التي تعتمد بدورها على

التوقعات في الاتجاهات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. وعليه فأسواق سعر الصرف الأجنبي تحتل أهمية خاصة في التغذية العكسية بين الأسواق الحقيقية والأسواق النقدية مما يؤثر على الحساب الجاري والموازنة العامة.

فرضية البحث: تغيرات سعر الصرف إلى جوانب أخرى تساهم في تحديد درجة التأثير على عجز الحساب الجاري والموازنة العامة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- تحليل اثر تغيرات سعر الصرف على عجز الحساب الجاري والموازنة العامة.
- 2- تحليل اثر تغيرات (النتاج المحلي الإجمالي، عرض النقود، المستوى العام للأسعار، الاستثمار، الادخار) على عجز الحساب الجاري والموازنة العامة .
- 3- بيان طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وعجز الحساب الجاري والموازنة العامة .
- 4- قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغيرات سعر الصرف وعوامل أخرى على العجز المزدوج للحساب الجاري والموازنة العامة .

مشكلة البحث : تباين حجم التأثير المباشر وغير المباشر للعوامل المختلفة المؤثرة في عجز الحساب الجاري والموازنة العامة، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد العلاقة بين تلك العوامل من جهة والعجز المزدوج من جهة أخرى .

اسلوب البحث: اعتمد البحث الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي واستخدم الأسلوب الكمي في تحليل طبيعة العلاقة بين تغيرات الصرف وعجز الحساب الجاري والموازنة العامة .

هيكلية البحث : قسم البحث إلى مبحثين تضمن الأول التأصيل النظري لطبيعة العلاقة بين تغيرات الصرف وعجز الحساب الجاري والموازنة العامة والثاني تحليل ظاهرة العجز المزدوج ودور متغيرات اقتصادية كلية في تفسيرها

المبحث الأول: التأصيل النظري للعلاقة بين تغيرات الصرف وعجز الموازنة العامة والحساب الجاري

تمثل أسواق سعر الصرف الأجنبي حلقة الوصل في التغذية العكسية بين السوقين الحقيقي و النقدي، إذ تساعد على نقل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالتالي ستكون تلك الأسواق المجالات الواسعة التي تنعكس فيها التقلبات المختلفة على النشاط الاقتصادي . ومع وجود أسعار صرف مرنة ، سيكون للسياسة النقدية هدف واضح يتمثل في استقرار أسعار الصرف على المدى الطويل ، وبموجب ذلك يجري تنفيذ السياسة النقدية في ضوء التقديرات المحددة وفقا لمجموعة المؤشرات عن التطورات الاقتصادية المختلفة والضغط التضخمية⁽¹⁾.

عند حدوث عجز في الحساب الجاري سيكون هناك فائض في حساب رأس المال أو حساب الاحتياطي الحكومي ، وعليه فان زيادة الاستيراد من الخارج ومع وجود مرونة في سعر الصرف فان صافي الفرق بين المقبوضات والمدفوعات في الحساب الجاري يتم تسويته عن طريق الاقتراض الخارجي أو بيع الموجودات مما يخلق عجز في الموازنة العامة في الأجل المنظور⁽²⁾.

وطبقا لمنهج الاستيعاب(Absorption) *إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من ارتفاع الاستيعاب عندئذ ترتفع الصادرات قياسا إلى الواردات ويتحسن وضع ميزان المدفوعات وبالتالي ترتفع قيمة العملة الوطنية وإذا حدث وارتفع الاستيعاب بمعدل أسرع من ارتفاع الدخل الحقيقي عندئذ تزيد الواردات مقارنة بالصادرات ويتدهور وضع ميزان المدفوعات⁽³⁾.

إن الفائض الخارجي يعني أن الادخار المحلي يفوق الاستثمار المحلي بقيمة الفائض ومثال ذلك اليابان في الوقت الحاضر، إذ ترتفع فيها معدلات الادخار، وفي حالة العجز فان الزيادة في الاستثمارات عن الادخارات تجعل العجز الخارجي مساو لتلك الزيادة وهذا حال الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، وترتبط الزيادة في حجم الادخارات بفائض الموازنة العامة وعجزها وبالمقابل فان

بيان المعاملات الدولية في ظل أسعار الصرف الحرة يقود إلى مساواة العجز في الحساب الجاري مع الفائض في حساب رأس المال والتدفقات الأجنبية الجديدة وفي هذه الحالة ستترجع الادخارات عن الاستثمارات ويتم تمويل الفائض بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية⁽⁴⁾.

وفي ظل التدخل الرسمي يتم تحجيم بعض التقلبات في سعر الصرف من خلال مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملات الأجنبية على أن التغييرات في الاحتياطات الرسمية هي المقياس الوحيد للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات. وتتدخل البنوك المركزية عبر تلك الاحتياطات ومحاولاتها الموائمة بين حجم التدفقات والمتحصلات من النقد الأجنبي لإحداث التغييرات المطلوبة في سعر صرف العملة المحلية، وإن أي غياب لذلك التدخل سينعكس بشكل اختلال معين في قيمة العملة ويكون العجز الخارجي في صورة انخفاض في قيمة العملة مقابل العملات الأخرى والعكس فالفائض ينعكس في صورة زيادة في قيمة العملة⁽⁵⁾. ويمكن أن تكون أسعار الصرف المسيطر عليها أقل تقلبا من أسعار الصرف المعمومة، ويمكن للسوق المالية أن تؤثر في تقلبات الصرف، وتوضح تلك التقلبات بشكل أساسي عندما تكون معدلات التضخم عالية⁽⁶⁾.

ومع أسعار للصرف مقومه بأكثر من قيمتها الحقيقية وفرض قيود على التجارة الخارجية، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور حركة التجارة الخارجية وبالتالي عجز الميزان التجاري⁽⁷⁾، وإن استخدام الأدوات الفنية اللازمة لتحقيق تراكم رأسمالي حقيقي تعمل كموجهات لرأس المال الحقيقي والمالي التي تساعد في تقديم حزمة من السياسات اللازمة لنقل التأثيرات المختلفة لتلك الأدوات، وبالتالي تستطيع الحكومات وأصحاب المشروعات من إجراء تغييرات مناسبة على توجهاتهم الاستثمارية المالية والنقدية في سعيهم لتحقيق أقصى الأرباح بهدف زيادة التراكم الرأسمالي. وعلى العموم فالطلب على العملات الأجنبية مشتق من الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية الأخرى (الأوراق المالية، الاستثمارات الخارجية، أسهم، سندات --- الخ) والعرض من العملات الأجنبية هو الآخر مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تشكل إجمالي الصادرات والواردات، فضلا عن الكفاية الحدية لرأس المال في الداخل والخارج⁽⁸⁾.

قد تؤدي التدفقات الرأسمالية الكبيرة إلى فقدان السيطرة على المعروض النقدي وبالتالي ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية الذي يقود إلى ضعف الحساب الجاري مما يزيد الأمور تعقيدا لاسيما البلدان ذات الأسواق المحلية البدائية فقد تواجه معضلة الاستجابة لتلك التدفقات المتمثلة بكيفية الاختيار بين زيادة قيمة سعر الصرف مع التضحية بالقدرة التنافسية للاقتصاد القومي أو السماح لعرض النقد المحلي بالتوسع وبالتالي صعوبة التضحية وفقدان الاستقرار والنمو⁽⁹⁾.

في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية عجزها التجاري غير متلائم مع عجز الموازنة وهذا سيقود إلى انخفاض سعر صرف الدولار في سوق الصرف، إما الثاني على العكس يستدعي دولار قوي وحده فقط يجذب المستثمرين الأجانب، ومنذ عام 1987 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط عجز الميزان التجاري وما تبع ذلك من عجز كبير في الموازنة العامة⁽¹⁰⁾.

في بلد كالعراق قد يؤدي تقييد حركة رأس المال والتحويل الخارجي بطريقة لا تتسجم والاتفاقات الدولية مع صندوق النقد الدولي IMF التي تلزم البلدان الأعضاء بضمان حرية حركة رأس المال والتحويل الخارجي إلى نشوء سوق صرف موازية غير قانونية تشجع ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج مما يعني ضمنا انخفاض القدرة الرقابية المباشرة وغير المباشر للبنك المركزي و توليد بيئة مالية واستثمارية غير مستقرة⁽¹¹⁾. قد تقود في النهاية إلى عجز الحساب الجاري والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات من خلال تدهور سعر الصرف للعملة المحلية الذي يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ضعف القدرة التنافسية.

وعلى العموم فقد يترتب على أساليب خفض عجز الموازنة إعادة توزيع الثروة والدخل لغير صالح ذوي الدخل المحدود، فخفض العجز يعني خفض الإنفاق وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاضات أشد في الدخل عبر آلية المضاعف، إن خفض الإنفاق على الدعم يؤدي إلى ارتفاع تدريجي في أسعار السلع

والخدمات التي كانت مدعومة وفيما لو كانت مستوردة فإنها ستؤدي حتماً إلى زيادة عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز الحساب الجاري إذا لم تستطع الفقرات الأخرى للميزان تعويض ذلك العجز .
عجز الحساب الجاري يعبر عن عجز الاقتصاد القومي في الإيفاء بالتزاماته الخارجية تجاه العالم الخارجي ، حركة الواردات الخارجية لا بد ان يقابلها تدفقات رأسمالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو بتخفيض حجم الاحتياطات الأجنبية مما يعني ضمناً تغيرات غير ملائمة للصرف في النشاط الاقتصادي مع ملاحظة تأثير مرونة الطلب وطبيعة السلعة في تلك التغيرات .
إن التقلبات في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى اختلال العلاقة بين الدائن والمدين وميزان المدفوعات والإنتاج والدخل الحقيقي، فحصول زيادة سريعة في الأسعار ستؤدي حتماً إلى انخفاض القوة الشرائية للمدخرات والأعباء الحقيقية للديون وسيسدد المدينون قدراً اقل من مواردهم ، مقابل ذلك فالصادرات ستزداد أسعارها وتنخفض قدرتها التنافسية وبالتالي سينخفض الدخل الحقيقي تبعاً لذلك⁽¹²⁾ .

يمكن أن تقدم المتطابقة بين العرض الكلي والطلب الكلي أساساً نظرياً مهماً للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الموارد الخارجية⁽¹³⁾ .

$$Y=C +I +G + \{E - X\} \text{ ----- } 1$$

GDP: y : الناتج المحلي الإجمالي

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

G : الأنفاق الحكومي

X : الواردات ، E : الصادرات

وكما هو معلوم ، فإن الدخل الكلي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي هنا يمكن توزيعه بين الاستخدامات المختلفة كالأستهلاك والادخار S والضرائب T أي :

$$Y = C + S + T \dots 2$$

وبمساواة المعادلة 1 مع 2 ينتج :

$$C + I + G + \{E - X\} = C + S + T$$

و بحذف c من الطرفين وإعادة ترتيب الحدود ينتج :

$$S + T = I + G + \{E - X\}$$

$$E-X = (S-I) + (T-G)$$

ويمثل المقدار E-X الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو ما يسمى بعجز

الميزان التجاري Trade deficit ويرمز له td .

والمقدار (S-I) يمثل الفرق بين الادخار والاستثمار والذي يمكن أن يشكل عجز موارد القطاع الخاص

Saving deficit ويرمز له sd

أما المقدار T-G يمثل الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها والذي يشكل عجز الموازنة Budget

deficit ويرمز له . bd

إذ يمكن التوصل إلى علاقة بين عجز الموارد الخارجية وعجز الموازنة العامة وعجز موارد القطاع

الخاص في المعادلة التالية :

$$td = sd + bd \text{-----} (3)$$

المبحث الثاني : تحليل ظاهرة العجز المزدوج ودور متغيرات اقتصادية كلية في تفسيرها .

لوقوف على طبيعة تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة في ظاهرة العجز المزدوج وانعكاساتها

في النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية تم اعتماد بيانات سنوية للمدة 1990-2012 لكونها

تعكس طبيعة السياسات الاقتصادية التي توجهت للتصدي لظاهرة العجز المزدوج في الاقتصاد

الأمريكي لاسيما أنها تزامنت مع اتساع حرية حركة رأس المال العالمي بشقيه المالي والنقدي بوصفه احد سمات ظاهرة العولمة. إذ يؤدي العجز الكبير في الموازنة العامة إلى استثارة الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الاستهلاك كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه قد ينجم عنه اثر التزاحم Crowding out Effect وانحسار فرص الاستثمار، وفي بلد كالولايات المتحدة الأمريكية تقوم الفلسفة الاقتصادية على زيادة الاستهلاك من خلال زيادة الطلب الكلي لأنهم يعتقدون أن زيادة عجز الموازنة يقود إلى استثارة الطلب الكلي وهذا سيحفز النمو على المديين المتوسط والقصير وبما يحقق الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل.

وبمتابعة (جدول -1) نجد أن عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 221.0، 269.2، 290.3، 255.1، 302.2 بليون دولار للأعوام 1990، 1991، 1992، 1993، 1994 وبمتوسط 267.5 بليون دولار للمدة 1990-1994 وبمعدل مركب النمو بمقدار 0.06*** للمدة ذاتها. أن العجزات أعلاه نتجت عن الفرق الصافي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على أن تنامي عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية عبر عن اختلالات مهمة في الاقتصاد الأمريكي تمثل جزء منها في عجز الحساب الجاري والميزان التجاري، مما قاد بالنتيجة إلى اختلال تلك الموازين وعدم استقرار سعر صرف الدولار اتجاه العملات الأجنبية، وبالتالي أضعاف القدرة التنافسية له الذي انعكس بصافي سالب الصادرات طيلة المدة أعلاه.

تحققت زيادات مضطربة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 329.5، 753.3، 1247.2، 1793، 2268.2 بليون دولار للأعوام 1995 والأعوام الأربعة التي تليه من العام 1994، صاحبها انخفاضات مهمة في عجز الموازنة للأعوام 1995، 1996، 1997 وبمعدل نمو مركب للانخفاض بلغ 48.5% للمدة 1995-1997 مع تحقق فائض مهم مقداره 125.6، 236.2 بليون دولار للأعوام 1999، 2000 لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين، وهذا سيؤشر بوضوح تنامي المتغيرات الرئيسية للعرض الكلي Total Aggregate Supply للاقتصاد الأمريكي، وزيادة قدرته التنافسية مع وصول بيل كلنتون إلى البيت الأبيض الأمريكي فقد شجع الاستثمار وتحققت زيادات مهمة في عرض النقود مما خفض معدلات الفائدة على اذونات الخزنة ومعدات الخصم لتعبر عن استقرار الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة للتوقع، فضلا عن انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا وإصلاحات السياسة النقدية والسياسة المالية والنتائج الايجابية لنظرية اقتصاديو جانب العرض، فقد اتبع هؤلاء نظام الضريبة التصاعدي كونه ادخارا إجباريا لتوجيه الادخارات نحو زيادة التكوين الرأسمالي من جهة وللمحد من التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل من جهة أخرى، وطالما أنها تصاعدي فلن تضر الطبقات الفقيرة لأنها أصلا منخفضة الدخل وبالطبع فان فرض الضرائب التصاعدي سيخفض الطلب الكلي في الأجل القصير لكنه سيزيد الادخار الموجه للاستثمار في الأجل الطويل وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي ونمو الدخل على المدى الطويل الذي سيعوض عن نقص الطلب الكلي في البداية ورفع مستوى الاستخدام وتخفيض التضخم لاحقا.

واصلت الموازنة العامة الفائض حتى عام 2001، اذ بلغ 128.2 بليون دولار مع ناتج محلي إجمالي 10,296.0 بليون دولار ليعبر عن نهاية مرحلة الفوائض المالية في الموازنة العامة الأمريكية حتى نهاية مدة البحث 1990-2013، وخلال حقبة الثمانينات والتسعينات سعى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى اتخاذ مواقف مهمة ضد عجز الموازنة فقد أدت التخفيضات الضريبية إلى سلسلة من حالات العجز في الموازنة العامة مما أدى إلى إيجاد حزمة من الإجراءات المضادة المتعلقة برفع الضرائب عن ذوي الدخل المرتفعة ووضع قيود على الإنفاق مما أدى الى تحول ذلك العجز إلى فائض.

تشير تقديرات رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج في نهاية عام 2002 إلى 1.5 تريلون دولار حين بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات

المتحدة الأمريكية إلى 1.35 ترليون دولار مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ثم انخفض هذا النوع من الاستثمارات المتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 80% خلال عام 2002 مما جعلها مصدرا صافيا له⁽¹⁴⁾.

جدول (1) عجز الموازنة والنتائج المحلي للاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012 بليون دولار

السنة	الإيرادات 1	النفقات 2	العجز أو الفائض *3	النتاج المحلي 4(GDP)	نسبة العجز 5(GDP)%	عرض النقود m2
1990	1,032.0	1,253.0	-221.0	5,800.5	%8.3	3272.9
1991	1,055.0	1,324.2	-269.2	5,992.1	%4.9	3371.9
1992	1,091.2	1,381.5	-290.3	6,342.3	%4.5	3423.4
1993	1,154.3	1,409.4	-225.1	6,667.4	%3.3	3472.8
1994	1,258.6	1,461.8	-302.2	7,085.2	%4.2	3485.7
1995	1,351.8	1,515.7	-164.0	7,414.7	%2.2	3628.2
1996	1,453.1	1,560.5	-107.4	7,838.5	%1.3	3806.8
1997	1,579.2	1,601.1	-21.9	8,332.4	%0.26	4020.1
1998	1,721.7	1,652.5	69.3	8,793.5	%0.78	4360.1
1999	1,827.5	1,701.8	125.6	9,353.5	%1.3	4617.8
2000	2,025.2	1,789.0	236.2	9,951.5	%2.3	4898.0
2001	1,991.1	1,862.8	128.2	10,296.2	%1.2	5400.7
2002	1,853.1	2,010.9	-157.8	10,642.3	%1.5	5739.4
2003	1,782.3	2,159.9	-377.6	11,142.2	%3.4	6036.8
2004	1,880.1	2,292.8	-412.7	11,853.3	%3.5	6388.5
2005	2,153.6	2,472.0	-318.3	12,623.0	%2.5	6654.6
2006	2,406.9	2,655.1	-248.2	13,377.2	%1.9	7038.4
2007	2,568.0	2,728.7	-160.7	14,028.7	%1.1	7448.4
2008	2,524.0	2,982.5	-458.5	14,291.5	%3.2	8183.2
2009	2,105.0	3,517.7	-1,412.7	13,939.0	%10.1	8486.6
2010	2,162.7	3,456.2	-1,293.5	14,526.5	%8.9	8781.8
2011	2,303.53	3,603	-1,299.6	15,087.7	%8.6	9637.1
2012	2,441.9	3,652	-1,210.7	15,681.5	%7.7	10402.4

Source:

Economic report of the president transmitted to the congress February 2012.p413

- Economic report of the president transmitted to the congress February 2013.p405

*الاشارة السالبة تشير الى وجود عجز في الموازنة العامة

-عمود رقم 5استخرجه الباحثان .

جدول 2 عجز الميزان التجاري والحساب الجاري في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012 مليون دولار

السنة	الميزان التجاري*	رصيد الميزان التجاري الىGDP%	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الجاري الىGDP%	سعر صرف الدولاراتجاه الوان الصيني**
1990	-80,864	%1.3	-78,968	%1.3	5.22
1991	-31,135	%1.5	-2,898	%0.4	5.43
1992	-39,212	%0.6	-51,613	%0.8	5.75
1993	-70,310	%1	-84,806	%1.2	5.8
1994	-98,493	%1.3	-121,612	%1.7	8.44
1995	-96,384	%1.3	-113,567	%1.5	8.31

8.29	%1.5	-124,764	%1.3	-104,065	1996
8.27	%1.6	-140,726	%1.2	-108,273	1997
8.27	2.45%	215,062	%1.8	-166,140	1998
8.27	%3.2	-301,656	%2.8	-263,159	1999
8.27	%4.1	-416,338	%3.8	376,749	2000
8.27	%3.8	-396,603	%3.5	-361,771	2001
8.27	%4.2	-457,284	%3.9	-417,432	2002
8.27	%4.6	519,089	%4.4	-490,984	2003
8.27	%5.3	-628,519	%5	-604,356	2004
8.07	%5.9	-745,774	%5	-708,624	2005
7.97	%5.9	-800,621	%5	-735,288	2006
7.60	%5	-710,303	%4	-696,728	2007
6.94	%4.7	-677,135	%4	-698,338	2008
6.83	%2.7	-376,551	%2	-381,272	2009
6.76	%3.2	-470,898	%3	-500,027	2010
6.46	%3.8	-465926	%7.3	-559880	2011
6.30	%3	-470926	%3.5	-560880	2012

Source:

- Economic report of the president transmitted to the congress February 2012.p436.

- IMF , International Monetary Fund , Year Book , Numbers Pages .

* الإشارة السالبة تعني وجود عجز بينما الإشارة الموجبة تعني وجود فائض والنسب استخرجها الباحثان .
**تم اختيار سعر الدولار اتجاه الوان الصيني نظرا لحجم المبادلات التجارية والمالية الكبيرة بين البلدين، مما يتيح فرصة اكبر للتعرف على تأثير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الأخرى والعكس صحيح أيضا .

إن تدهور ظروف المعيشة وضعف القطاعات الصناعية الأعلى اجرا وتغير الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات والتجزئة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن الركود النسبي لدور نقابات العمال الأقوى حركة في السابق ، وتغيير قوانين الضرائب لتخفيض تصاعديتها على شرائح الدخل ومحاولة تخفيض الأعباء الضريبية للشركات المختلفة ، والركود النسبي لبرامج الضمان الاجتماعي، كل هذه العوامل وعوامل أخرى أدت إلى أداء ضعيف للاقتصاد الأمريكي⁽¹⁵⁾ .

ازداد عجز الموازنة بعد فائض لسنوات معدودة إذ بلغ 157.8 ، 377.6 ، 412.7 ، 318.3 بليون دولار للأعوام 2003، 2002، 2004، 2005 على التوالي ، وقد رافق هذا العجز زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي كما في جدول (1) . وعلى العموم فقد أصبح عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية شائعا وعكس هذا العجز اثر معدلات البطالة على الإيرادات والنفقات ، إذ أن العجز غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق ويرفع من تكلفة عوامل الإنتاج ويخفض تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد مما يساهم بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة الاتجاهات التضخمية وزيادة معدلات البطالة مما يعني ضمنا تنامي ظاهرة التضخم الركودي Stagflation.

على العموم ، الدول التي استهدفت تثبيت سعر الصرف ضحت باستقرار المتغيرات النقدية إذ لا بد من السماح لها بالتكيف حسب متطلبات تثبيت سعر الصرف ، ويبدو ذلك أكثر وضوحا مع زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي ، وهذا يستدعي تضخم منخفض مقارنة مع التضخم في عملة بلد التدخل بهدف منع تدهور القدرة التنافسية ، وإذا أصر البنك المركزي على استقرار سعر الصرف مع تضخم مرتفع فهذا يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وانحسار القدرة على التصدير وزيادة الاعتماد على الاستيراد وتراجع الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁶⁾ .

استمر العجز في الموازنة العامة للأعوام اللاحقة للعام 2005 وحتى نهاية مدة البحث بالرغم من تحقق زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغت تلك العجوزات 248.2 ،

160. 458.6، 1,412.7، 1,293.5، 1,299 للعام 2006 والأعوام اللاحقة له على التوالي، والملاحظة المهمة هنا ازدياد ذلك العجز بنسبة أكبر من 50% مما يشير إلى وجود أزمة اقتصادية كبيرة يمر فيها الاقتصاد الأمريكي، وهذا ما حصل فعلا في أزمة 2007-2008، إذ انخفضت اغلب المؤشرات الاقتصادية المالية والحقيقية.

إن عجز الموازنة قد مول بجزء كبير منه من خلال زيادة إجمالي الدين الفيدرالي إذ ارتفع إلى 61.9 %، 62.5 %، 63 %، 63.5 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2004، 2007، 2006، 2005 على التوالي⁽¹⁷⁾. مع تزامن التوسع في النشاط الاقتصادي للمدة 2001-2007، وبالرغم من ذلك التوسع إلا أن الاقتصاد الأمريكي شهد اوطا متوسط للنمو في متغيرات الطلب الكلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁸⁾.

و بمتابعة (الجدول 2-) نجد أن المدة 1990-1995، هي المدة الاوطا في عجز الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومما يعزز هذا الاعتقاد وجود فائض وحيد في المدة أعلاه وطيلة المدة 1990-2012. وبالرغم من انكماش العجز في بعض السنوات إلا انه ظل مستمرا وهذا يشير بوضوح إلى عجز الاقتصاد القومي عن سداد قيمة احتياجاته من السلع والخدمات التي ينتجها العالم الخارجي على المدى الطويل، مما يعني بالضرورة الحاجة الكبيرة إلى تدفقات رأسمالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل على شكل قروض داخلية او خارجية لتمويل ذلك العجز مما ينسحب على شكل عجوزات في ميزان الحساب الجاري، لذلك ازداد حجم المديونية للولايات المتحدة الأمريكية وبصورة مضطربة.

لقد نما العجز السنوي في الميزان التجاري بحدود 20 مليار دولار للمدة المذكورة مقابل ذلك فإن العجز السنوي في رصيد الحساب الجاري ظل متماشيا مع العجز السنوي للميزان التجاري مما يؤكد طبيعة العلاقة بين الحسابين.

وبقدر تعلق الأمر بسعر الصرف، حركات سعر الصرف للدولار اتجاه الوان الصيني ظلت متماسكة ومتقاربة إلا أن ذلك الحال قد تغير كثير ا عام 1993، 1994، عن الأعوام السابقة فقد بلغ سعر صرف الدولار اتجاه الوان 5.8، 8.44 كما في (الجدول- 2) وهذا يشير ضمنا إلى اختلال القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي من خلال تقلبات سعر الصرف وبالتالي التأثير على حركة التجارة الخارجية وزيادة عجز الميزان التجاري وهذا ما حصل فعلا. لذلك نجد أن الولايات المتحدة تسعى وبشكل مستمر لرفع قيمة الوان الصيني لتحسين وضع الحساب الجاري كما أنها تسعى إلى رفع حجم استثماراتها في الخارج لزيادة حجم تلك الاستثمارات على المدى الطويل.

على العموم فالولايات المتحدة الأمريكية بلد كبير نسبيا له التزامات دولية واسعة تتمثل بالتدخل المباشر وغير المباشر في النزاعات الأجنبية وتبعا لمصالح وأوليات معينة لا تستند إلى معايير اقتصادية (التكاليف/العائد) مما يعني بالضرورة الضغط على ميزان المدفوعات وجملة الموازين المؤلفة له. إن زيادة عجز الميزان التجاري غالبا ما تأتي عن ارتفاع المعدلات الحقيقية لأسعار الفائدة وان التدفقات التجارية تتأثر بتغيرات سعر الصرف ولكن بعد مدة من الزمن تتمثل في فترات تأخير تنفيذ السياسات، مما يقود بالنتيجة إلى إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

وفي إطار التحليل الكلي للاقتصاد الأمريكي لحقبة التسعينيات فقد امتزج الحد الأدنى من التضخم والبطالة المنخفضة وشهد الاقتصاد الأمريكي نموا مستقرا وتزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية ساعده في ذلك تراجع أسعار النفط في نهاية 1999 كجزء من صدمات العرض الكلي مع ادارة ناجحة للسياسة النقدية قادها الاحتياطي الفيدرالي وفرت بيئة مستقرة وملائمة للنمو والتوقع⁽¹⁹⁾، العجز الكبير للموازنة العامة والميزان التجاري الأمريكي وعجز الحساب الجاري والإنفاق الحكومي غير المنظم كلها أسباب مهمة لعجز السوق مما قد يولد ركودا وانخفاضا في المستوى المعاشي⁽²⁰⁾.

وفي العقود الأخيرة ازدادت الاستفادة بشكل كبير لفهم العلاقة بين معدلات الصرف المسيطر عليها واداء الاقتصاد الكلي في البلدان المختلفة ، وتفيدنا النظريات والمدارس المختلفة في الاعتماد على معدلات صرف معينة وبما يؤدي الى تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي في الاستقرار والنمو (21) . والملاحظة التي يمكن تأشيرها كبر عجز الميزان التجاري والحساب الجاري منذ عام 1998 مع تخفيض قيمة الوان الصيني تجاه الدولار الأمريكي مما يعني إضعاف القدرة التنافسية للثاني وزيادتها لأول مما قاد بالنتيجة إلى كبر قيم العجوزات في تلك الموازين كقيمة مطلقة او كنسبة من الناتج. ولتقدير قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغيرات سعر الصرف والعوامل الأخرى في العجز المزدوج تم اعتماد أنموذج تحليل المسار والذي يعد من النماذج السببية الأحادية الاتجاه Economic recursive systems ، والمعروفة في تحليل الانحدار باسم التحليل الباثي Pathian Analysis التي يمكن استخدامها في تحليل الارتباطات الايجابية والسلبية بين المتغيرات المختلفة من خلال تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات الداخلة في الأنموذج وباستخدام برنامج MANITAP REALSE 14 ، على أن الأثر الكلي (TE) مساو لمجموع كلا الأثرين المباشر (DE) وغير المباشر (IE) (22) ، وتم اعتماد الناتج المحلي وعرض النقود وسعر الصرف والرقم القياسي للأسعار والادخار والاستثمار كمتغيرات مستقلة وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الجداول (1 ، 2) والملحق (1) كمتغيرات تابعة في الأنموذج.

إن معادلات الانحدار الخطي للنموذج هي (23)

$$Z_1 = Re \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$Z_2 = B_1 Z_1 + Ru \quad \dots\dots\dots (2)$$

$$Z_3 = B_1 Z_1 + B_2 Z_2 + Rw \quad \dots\dots\dots (3)$$

$$Z_4 = B_1 Z_1 + B_2 Z_2 + B_3 Z_3 + Rv \quad \dots\dots\dots (4)$$

البواقي للمتغيرات الداخلة في النموذج Re , Ru , Rw , Rv

معاملات الانحدار الجزئي بالوحدات المعيارية للمتغيرات المستقلة معادلة B_1, B_2, B_3 . ولإيجاد الحل لمعادلات النموذج السببي ، لابد من تحليل معاملات الارتباط البسيط في مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في النموذج إلى معاملات تقيس الآثار المباشرة ومعاملات تقيس الآثار غير المباشرة . ويمكن استخدام نظام المصفوفات لإيجاد قيم المعاملات الباثية اللازمة لتحليل تلك الآثار (24)

وعليه أصبح بالإمكان تحليل معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات في النموذج إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة كما يتضح من المعادلات الآتية :

$$r_{12} = P_{21} \quad \dots\dots\dots (5)$$

$$r_{13} = P_{31} + P_{32} P_{21} \quad \dots\dots\dots (6)$$

$$r_{23} = P_{31} P_{21} + P_{32} \quad \dots\dots\dots (7)$$

$$r_{41} = P_{41} + P_{42} P_{21} + P_{43} P_{31} + P_{43} P_{32} P_{21} \quad \dots\dots\dots (8)$$

$$r_{42} = P_{41} P_{21} + P_{42} + P_{43} P_{31} P_{21} + P_{43} P_{23} \quad \dots\dots\dots (9)$$

$$r_{43} = P_{41} P_{31} + P_{41} P_{31} P_{21} + P_{42} P_{31} P_{21} + P_{42} P_{32} + P_{43} \quad \dots\dots\dots (10)$$

على انه يجب ملاحظة أن المعادلات 8 ، 9 ، 10 هي اللازمة لحساب الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة للسياستين المالية والنقدية في التقلبات الاقتصادية .

ولغرض تعريف الرموز المستخدمة في النموذج ، يمكن تحليل المعادلة 8 لبيان ذلك ، فالمعادلة تبين الأثر المباشر للمتغير X1 على المتغير التابع X4 (سيرد لاحقا توضيح المتغيرات X1 -- Xn) والمقاس بالمعامل الباثي P41 ، كذلك تبين الآثار غير المباشرة للمتغير المستقل X1 على المتغير التابع X4 عبر المتغيرات X2 ، X3 ، إذ أن P42 P21 هي الأثر غير المباشر للمتغير X1 على X4 عبر المتغير X2 ، كذلك فان P43 P31 هي الأثر غير المباشر للمتغير المستقل X1 على المتغير

التابع X4 عبر المتغير X3، أما P43 P21 P21 فهي الأثر غير المباشر للمتغير X1 على X4 عبر المتغيرات المستقلة X1، X3 معاً .

إن حصيلة جمع الأثرين (المباشر D.I وغير المباشر I.E) مساوية للأثر الكلي (T.E) الذي يولده المتغير المستقل ذاته وعبر المتغيرات المستقلة الأخرى، على أن الأثر الكلي مساو لمعامل الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، لذلك ارتأى الباحث استخدام هذه الطريقة في حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة عبر نفسها وعبر بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، تجنباً لوقوع في أخطاء التقريب وجبر الأرقام .

1- تحليل اثر الناتج المحلي الإجمالي X1 وعرض النقود X2 وسعر الصرف X3 على عجز الموازنة X4 .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

	X4	X1	X2	X3
X4	1.000	-0.627	-0.757	0.435
X1	-0.627	1.000	0.975	0.099
X2	-0.757	-0.975	1.000	-0.076
X3	0.435	0.654	0.729	1.000

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات الباثية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -1.322$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -0.113$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.527$$

- تأثير الناتج المحلي الإجمالي X1 على عجز الموازنة X4 وينقسم إلى اثرين هما :

$$D . E = P_{41} = -1.322 \quad \text{اثر مباشر}$$

$$TE = DE + IE \quad \text{اثر غير مباشر عبر المتغيرات } X_3, X_2$$

$$\therefore IE = 0.695$$

- تأثير عرض النقود X2 على عجز الموازنة X4 ويقسم الى اثرين :

$$D.E = P_{42} = -0.113 \quad \text{تأثير مباشر}$$

$$\therefore IE = 0.302 \quad \text{تأثير غير مباشر عبر المتغيرات } X_3, X_1$$

- تأثير سعر الصرف X3 على عجز الموازنة X4 ويقسم الى اثرين :

$$D.E = P_{43} = -0.527 \quad \text{تأثير مباشر}$$

$$\therefore IE = 0.230 \quad \text{تأثير غير مباشر عبر المتغيرات } X_2, X_1$$

وبملاحظة كلا الأثرين، المباشر وغير المباشر لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود بالمعنى الواسع وسعر الصرف، نجد كبر أقيام تلك التأثيرات، وهذا ناتج عن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي كقيمة مطلقة وكنسبة من عجز الموازنة، على أن كبر العجز قاد بالنتيجة إلى موجات ارتدادية متزايدة في المعروض النقدي وارتفاع في سعر صرف الدولار اتجاه العملات الأخرى وخاصة ألوان الصيني مما رفع من حجم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصين وبالتالي تعزيز عجز الحساب الجاري .

2- تحليل اثر الرقم القياسي للأسعار X1 والادخار X2 والاستثمار X3 على عجز الموازنة X4

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

	X4	X1	X2	X3
X4	1.000	-0.683	-0.186	-0.663

X1	-0.683	1.000	0.817	0.983
X2	-0.186	0.817	1.000	0.824
X3	0.663	0.983	0.824	1.000

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات الباثية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -0.843$$

$$P_{42} = B_{42.13} = 1.417$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.462$$

- تأثير الرقم القياسي للأسعار X_1 على عجز الموازنة X_4 وينقسم إلى اثنتين هما :

- اثر مباشر $D . E = P_{41} = -0.843$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_2 $\therefore IE = 0.160$

- تأثير الادخار X_2 على عجز الموازنة X_4 وينقسم إلى اثنتين :

- تأثير مباشر $D.E = P_{42} = 1.417$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_1 $\therefore IE = -1.603$

- تأثير الاستثمار X_3 على عجز الموازنة X_4 وينقسم إلى اثنتين :

- تأثير مباشر $D.E = P_{43} = -0.462$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_2, X_1 $\therefore IE = -0.201$

ان ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تعبر ضمنا عن ارتفاع معدلات التضخم ، وهذا بحد ذاته يعني انخفاضاً للقوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للإنفاق الاستثماري والمدخرات مع وجود فترات تأخير تنفيذ في السياسات المختلفة . ومع بقاء القيم الاسمية لمتغيرات الموازنة العامة على حالها مما يعني الحاجة المتزايدة إلى الأموال اللازمة للإنفاق الجاري لموازاة القيم الاسمية للإنفاق مع القيم الحقيقية عند تنفيذ الموازنة ، حتى مع احتمال تحقق الإيرادات المخططة في الموازنة ، مما يعني ضمنا ازدياد عجز الموازنة العامة مع الأخذ بنظر الاعتبار الموجات الارتدادية للآثار المتبادلة بين كل المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج الكلي .

3- تحليل اثر الناتج المحلي الإجمالي X_1 وعرض النقود X_2 وسعر الصرف X_3 على عجز

الحساب الجاري X_4 .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

	X4	X1	X2	X3
X4	1.000	-0.205	-0.061	-0.272
X1	-0.205	1.000	0.975	0.099
X2	-0.061	0.975	1.000	-0.076
X3	-0.272	0.099	-0.076	1.000

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات الباثية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -5.061$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -5.263$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.527$$

- تأثير الناتج المحلي الإجمالي X_1 على عجز الحساب الجاري X_4 وينقسم إلى اثنتين هما :

- اثر مباشر $D . E = P_{41} = -5.06$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_2 $\therefore IE = 4.856$

- تأثير عرض النقود X_2 على عجز الحساب الجاري X_4 ويقسم الى اثريين :

D.E = $P_{42} = - 5.124$ - تأثير مباشر

∴ IE = -4.919 - تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_1

- تأثير سعر الصرف X_3 على عجز الحساب الجاري X_4 ويقسم الى اثريين :

D.E = $P_{43} = 0.603$ - تأثير مباشر

∴ IE = -0.875 - تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_2, X_1

أن تجنب الانكماش في الناتج لأي مجتمع من المجتمعات يعني البحث عن سياسات معينة تعمل على استدامة النمو ، وقد تأتي هذه السياسات في جانب منها على زيادة المعروض النقدي وتخفيض معدلات الفائدة ، أو أحداث تغييرات في سعر العملة المحلية من خلال تخفيض قيمتها اتجاه العملات الأخرى أو حتى محاولة رفع الإنتاجية ، وهذا ما حاولته السياسات الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية طيلة مدة البحث 1990-2012 .

4- تحليل اثر الرقم القياسي للأسعار X_1 والادخار X_2 والاستثمار الحكومي X_3 على عجز الحساب الجاري X_4 .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

	X4	X1	X2	X3
X4	1.000	-0.107	-0.367	-0.219
X1	-0.107	1.000	0.817	0.983
X2	-0.367	0.817	1.000	0.824
X3	-0.219	-0.219	0.824	1.000

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات الباثية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$P_{41} = B_{41.23} = - 0.128$

$P_{42} = B_{42.13} = -0.888$

$P_{43} = B_{43.12} = 0.760$

- تأثير الرقم القياسي للأسعار X_1 على عجز الحساب الجاري X_4 وينقسم إلى اثريين هما :

D . E = $P_{41} = -0.128$ - اثر مباشر

∴ IE = 0.021 - اثر غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_2

- تأثير الادخار X_2 على عجز الحساب الجاري X_4 ويقسم الى اثريين :

D.E = $P_{42} = 0.888$ - تأثير مباشر

∴ IE = - 1.255 - تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_1

- تأثير الاستثمار X_3 على عجز الحساب الجاري X_4 ويقسم الى اثريين :

D.E = $P_{43} = 0.760$ - تأثير مباشر

∴ IE = -0.979 - تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_2, X_1

أن التوسع المالي بهدف زيادة الاستيرادات وتشجيع الاستثمارات يقود بشكل أو بآخر إلى ارتفاعات معينة في معدلات التضخم ، مما يؤثر بشكل سلبي على رصيد الحساب الجاري ، وبالتالي زيادة عجز ذلك الحساب في ظل حرية حركة رأس المال والتجارة .

5- تحليل اثر الناتج المحلي الاجمالي X_1 وعرض النقود X_2 وسعر الصرف X_3 على العجز المزدوج X_4 .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

	X4	X1	X2	X3
X4	1.000	-0.206	-0.062	-0.272
X1	-0.206	1.000	-0.975	0.099
X2	-0.062	0.975	1.000	-0.076
X3	-0.272	0.099	-0.076	1.000

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات الباثية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -5.323$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -5.263$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.145$$

- تأثير الناتج المحلي الاجمالي X_1 على العجز المزدوج X_4 وينقسم إلى اثريين هما :

- اثر مباشر $D.E = P_{41} = -5.323$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_2 $IE = 5.117$

- تأثير عرض النقود X_2 على العجز المزدوج X_4 وينقسم إلى اثريين :

- تأثير مباشر $D.E = P_{42} = -5.263$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_1 $IE = 5.201$

- تأثير سعر الصرف X_3 على العجز المزدوج X_4 وينقسم إلى اثريين :

- تأثير مباشر $D.E = P_{43} = -0.145$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_2, X_1 $IE = -0.127$

بدأت حصيلة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات X_1, X_2 عالية على العجز المزدوج لحسابي الموازنة العامة والحساب الجاري مقارنة بحصيلة تأثير تلك المتغيرات على كل حساب بشكل منفرد ، وهذا يعزز فكرة أن تلك العجزات انما تعبر عن اختلافات هيكلية عميقة في الاقتصاد القومي تؤثر على معدلات نمو الناتج وعرض النقود وتغيرات الصرف ، على أن حركات رأس المال قصيرة الأجل وطويلة الأجل تعتمد بشكل أو بآخر على تغيرات الصرف وما يتبع ذلك من تأثير في القدرة التنافسية للاقتصاد القومي اتجاه الاقتصادات الخارجية .

6- تحليل اثر الرقم القياسي X_1 والادخار X_2 الاستثمار X_3 على العجز المزدوج X_4 .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

	X4	X1	X2	X3
X4	1.000	-0.108	-0.368	-0.220
X1	-0.108	1.000	0.817	0.893
X2	-0.368	0.817	1.000	0.983
X3	-0.220	0.983	0.824	1.000

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات الباثية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = 1.126$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -0.606$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.828$$

- تأثير الرقم القياسي للاسعار X_1 على العجز المزدوج X_4 وينقسم إلى اثريين هما :

- اثر مباشر $D.E = P_{41} = 1.126$
 - اثر غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_2 $IE = -1.234$
 - تأثير الادخار X_2 على العجز المزدوج X_4 ويقسم الى اثريين :
 - تأثير مباشر $D.E = P_{42} = -0.606$
 - تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_3, X_1 $IE = 0.238$
 - تأثير الاستثمار X_3 على العجز المزدوج X_4 ويقسم الى اثريين :
 - تأثير مباشر $D.E = P_{43} = -0.828$
 - تأثير غير مباشر عبر المتغيرات X_2, x_1 $IE = 0.608$
- استطاعت الولايات المتحدة الامريكية وبفضل سياساتها الاتفاقية التوسعية إلى استدامة النمو في الناتج ، وكان هذا يتطلب إنفاقاً متزايداً في الجانبين المدني والعسكري ينسجم مع فلسفة المجتمع ، انعكس في جانب منه على زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة حدة التضخم مع ارتفاع معدلات البطالة وظهور حالة التضخم الركودي Stagflation، مما استدعى برامج انفاقية جديدة لفك التزاوج الحديث بين البطالة والتضخم ، وبالتالي زيادة حركة رأس المال الدولي اتجاه الولايات المتحدة الامريكية ، وكما هو معروف فان الولايات المتحدة الأمريكية تستقطب قروض قصيرة الأجل بفائدة منخفضة وتمنح قروض طويلة الأجل بفائدة مرتفعة ، مما دفع بشكل أو بآخر إلى زيادة العجز المزدوج للحساب الجاري والموازنة العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- 1- تباين تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، عرض النقود ، الناتج المحلي الإجمالي ، الرقم القياسي للأسعار ، الاستثمار ، الادخار) في عجز الموازنة العامة والحساب الجاري وبما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية مع وجود اختلافات معينة تم تفسيرها .
- 2- إن تغير مساهمة الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود وسعر الصرف بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الموازنة بقيمة -1.322 ، -0.113 ، -0.527 من الانحراف المعياري على التوالي، وإلى آثار غير مباشره بقيمة 0.695 ، 0.302 ، 232 من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .
- 3- إن تغير مساهمة الرقم القياسي للأسعار والادخار والاستثمار بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الموازنة بقيمة -0.834 ، 0.834 ، 1.417 ، -0.462 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة 0.16 ، -1.603 ، -0.201 من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .
- 4- إن تغير مساهمة الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود وسعر الصرف بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الحساب الجاري بقيمة -5.061 ، 5.236 ، -0.527 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة 4.860 ، 4.419 ، -0.875 من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .
- 5 - إن تغير مساهمة الرقم القياسي للأسعار والادخار والاستثمار بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الحساب الجاري بقيمة -0.128 ، 0.888 ، 0.760 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة 0.021 ، -1.255 ، -0.979 من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .
- 6 - إن تغير مساهمة الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود وسعر الصرف بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في العجز المزدوج بقيمة -5.323 ، -5.263 ، -0.145 من الانحراف

المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة 5.117 ، 5.201 ، 0.127 - من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .

7 - إن تغير مساهمة الرقم القياسي للأسعار والادخار والاستثمار بانحراف معياري واحد ادى إلى خلق آثار مباشرة في العجز المزدوج بقيمة 1.126 ، -0.606 ، -0.828 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة -1.234 ، 0.238 ، 0.608 من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .

8 - من ملاحظة قيم المعاملات الباثية للآثار المباشرة وغير المباشرة ، نجد كبر تأثير المتغيرات المستقلة على العجز المزدوج للحساب الجاري والموازنة العامة مقارنة بتأثير تلك المتغيرات على عجز الحساب الجاري والموازنة العامة كلا على انفراد .

ثانيا : التوصيات

1- تعديل السياسات الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية) أثناء التنفيذ، استجابة لتقلبات المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

3- إجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية تضمن تخفيض العجز في الحساب الجاري والموازنة العامة لمواكبة التغيرات المختلفة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي .

4- الحد من المضاربات في الأسواق المالية والنقدية والحقيقية، لأنها تؤثر بشكل سلبي على اتجاهات التغير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

5- جعل سعر الصرف أكثر مرونة استجابة للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية المختلفة الداخلية والخارجية.

6- تحييد أثر العوامل السياسية في نمو عجز الحساب الجاري والموازنة العامة.

(الملحق-1) اجمالي الادخار الحكومي ،اجمالي الاستثمار الحكومي الرقم القياسي للأسعار، عرض

النقود، العجز المزدوج الاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012 بليون دولار

العجز المزدوج	عرض النقود m2	الرقم القياسي للأسعار CPI	اجمالي الاستثمار الحكومي I	اجمالي الادخار الحكومي s	السنة
79189-	3272.9	130.7	674.2	917.6	1990
3167-	3371.9	136.7	709.5	951.3	1991
51903-	3423.4	140.3	740.6	932.3	1992
85031-	3472.8	144.5	769.8	958.4	1993
121914-	3485.7	148.2	811.2	1094.7	1994
113731-	3628.2	152.4	855.3	1219.0	1995
124871-	3806.8	156.9	894.0	1344.4	1996
140748-	4020.1	160.9	943.5	1525.7	1997
215131	4360.1	163.0	995.4	1654.4	1998
301530-	4617.8	166.6	1076.3	1708.0	1999
416102-	4898.0	173.2	1154.3	1800.1	2000
396475-	5400.7	177.1	1234.7	1595.7	2001
457442-	5739.4	179.9	1302.1	1560.9	2002
518711	6036.8	184.0	1356.1	1552.6	2003
628932-	6388.5	188.9	1408.2	1738.7	2004
746092-	6654.6	195.3	1493.6	1918.8	2005
800869-	7038.4	201.6	1586.7	2196.1	2006
710464-	7448.4	207.3	1697.9	2047.7	2007
677594-	8183.2	215.3	1798.0	1908.2	2008
377964-	8486.6	214.5	1823.6	1555.8	2009

472192-	8781.8	218.0	1834.4	1770.7	2010
464626	9637.1	224.9	1837.7	1837.7	2011
469715	10402.4	220.2	1848.6		2012

Source: -Economic report of the president transmitted to the congress February 2013.Number varies Pages.

- العجز المزدوج تم احتسابه من قبل الباحثين وذلك بجمع عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة.

هوامش مصادر ومراجع البحث:

- 1- صبحي حسون عباس ، أسعار الفائدة قصيرة الأجل كأداة للسياسة النقدية ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السابع، 2005، ص 96 .
- 2- جوزيف دانيالز- ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي تعريب د.محمود حسن حسني مراجعة. ونيس فرج عبد العال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 364.
- *طبقاً لهذا المنهج ، فإذا كان الدخل الحقيقي في دولة ما يفوق استيعابها من السلع والخدمات، عندئذ سيتحقق فائض في حسابها الجاري ، أما إذا كان الدخل الحقيقي اقل من استيعاب الدولة من السلع عندئذ ستعاني الدولة من عجز في الحساب الجاري ، وإذا تعادل كل من الدخل الحقيقي والاستيعاب فالحساب الجاري سيزل في حالة توازن .
- 3- مورد خاي كريانيين، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات ،تعريب د.محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية دار المريخ للنشر، السعودية ، 2007، ص 247.
- 4- موردخاي كريانيين، مصدر سابق، ص 247 .
- 5-المصدر نفسه ص 245-246.
- 6- Robert P. Flood and Andrew K. Rose, Understanding Exchange Rate Volatility without the contrivance of Macroeconomics , January m 1999 ,pp على الموقع الالكتروني للمكتبة الافتراضية WWW.ivsl.org .
- 7-البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا التفاعل مع العالم ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، 2003، ص 158-159 .
- 8-محمد عبد العزيز عجمية -مصطفى رشدي شيخه، النقود والبنوك والعلاقات الدولية الدار الجامعية، القاهرة السنة بلا ص. 399
- 9- مانويل غيببيان، السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي 1994 ص 31 .
- 10- دانييل ارنولد ، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة د. عبد الامير شمس الدين، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992 ، ص 93 .
- 11- مظهر محمد صالح ، إستراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات 2009-2013، مركز حمو رابي للدراسات الإستراتيجية، بابل، العراق، 2009 ، ص 31-32 .
- 12- ستانليك، مقدمة في الاقتصاد الكلي ،ترجمة د.محمد عزيز -د.فتحي أبو سداره ، الطبعة الثالثة، بنغازي، 1992، ص 17.
- *** تم استخدام الدالة الاسية التالية في استخراج معدل النمو $y_t = y_0 e^{rt}$
- 13- ممدوح خطيب الكسواني ،العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ،بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد الثالث ، 2001، ص 5.
- 14- موردخاي كريانيين ، مصدر سابق ، ص 154 .
- 15- روبرت كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الطبعة الأولى، الدار الدولية للطباعة والنشر، مصر، 1994 ، ص 268-269

- 16- احمد ابريهي العلي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص 40 .
- 17- مهدي خليل شديد، دور السياستين المالي والنقدية في دراسة سلوك النشاط الاقتصادي باستخدام التحليل الباثي، الولايات المتحدة الامريكية والعراق نموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، 2012، ص 183.
- 18- Aviva Aaron and others ,How Robust was the 2001-2007Economic Expansion , Center Budget and Policy Properties, 2008, p1.
- 19- مهدي خليل شديد، مصدر سابق، ص 153.
- 20- داييف كاناس، نهاية وول ستريت، ترجمة جوان صغير فغاني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص 25.
- 21- Maria de Lourds and others,Money and Exchange Rate Regimes: Theoretical Controversies. Rio de Janerio, Brazil, 2001, p 7 .
على الموقع الالكتروني للمكتبة الافتراضية WWW.ivsl.org.
- 22- عبدالرزاق شربتجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي، نماذج اقتصادية قياسية تطبيقية لاقتصاديات الدول العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 1985، ص 291 .
- 23- عبدالرزاق شربتجي، مصدر سابق، ص 291 .
- 24- Alpha C .Ching ,Using Mathematics in Economics, Second edition, Prentice Hill,1999,p319.